

الواقع الإداري والمالي للمجالس القروية والقرى تحت الاحتلال الإسرائيلي

عدنان عمرو*

يبلغ عدد القرى في الضفة الغربية ٤٢٨ قرية، بينما لا يتعدى عدد المجالس القرية فيها ١١٢ مجلساً. ويبلغ عدد القرى في قطاع غزة ٢١ قرية، منها ٩ قرى فقط يتوفر مجلس قروي أو محلي في كل منها. وقد ساهم قانون إدارة القرى الأردني في قلة عدد المجالس القروية، وفي الإبقاء عليها وعلى القرى في وضعية متخلفة، وخاضعة للهيمنة الإسرائيلية قياساً بالبلديات، الأمر الذي تسبّب بإلحاق أضرار كبيرة بالسكان القرويين الذين تزيد نسبتهم على ٧٠٪ من مجموع سكان الأراضي المحتلة. وبالنظر إلى اختلاف النظام القانوني للمجالس القروية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى قلة عدد القرى في القطاع وعدم تعارضها مع المخططات الاستيطانية الصهيونية، نتيجة ضيق مساحة القطاع، وكثافة سكانه، وطبيعته الجغرافية، وهو ما يجعل المجالس القروية والقرى فيه تعيش وضعاً إدارياً ومالياً يفضّل مثيلاتها في الضفة الغربية، فإننا سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، نعرض في الأول تطور الواقع الإداري والمالي للمجالس القروية والقرى في الضفة الغربية، ونعرض في الثاني تطور الواقع الإداري والمالي للمجالس القروية والقرى في قطاع غزة.

المبحث الأول

تطور الواقع الإداري والمالي للمجالس القروية والقرى في الضفة الغربية

إذا كانت المجالس البلدية في الضفة الغربية قد استطاعت أن تحقق إنجازات كبيرة على صعيد تطور مدنها وتنميتها، وأن تضطلع بأدوار سياسية واجتماعية وتنموية، فإن المجالس القروية ظلت جامدة ومشلولة، ولم تستطع تحقيق إنجازات ذات شأن في قراها، تميزها من بقية القرى التي لا تتوفر مجالس قروية فيها؛ بل أكثر من

* أستاذ القانون العام في كلية الحقوق في جامعة محمد الخامس - الرباط.

ذلك، فقد استطاعت السلطات الإسرائيلية استغلالها لخدمة أغراضها السياسية عندما أنشأت روابط القرى سنة ١٩٧٨ للحدّ من نفوذ المجالس البلدية الوطنية، ولتكون أدواتها في تمرير مشروع الحكم الإداري الذاتي وفق المنظور الإسرائيلي. وتدلنا الأبحاث الميدانية، في هذا المجال، على أن القرى التي تتوفر مجالس قروية فيها ليست أفضل حالاً من القرى التي تديرها السلطات الإسرائيلية مباشرة بمساعدة المختار المعين من قبلها؛ ولعل ذلك يجد تفسيره في الأسباب التالية:

(١) شدة الوصاية المركزية المفروضة على المجالس القروية بموجب قانون إدارة القرى رقم ٥ لعام ١٩٥٤.

(٢) ضالة الموارد المالية العائدة إلى المجالس القروية، وشدة الوصاية الإدارية المفروضة عليها من جهة، واختصاص السلطات الإسرائيلية بتقرير وتنفيذ الميزانيات التطويرية فيها من جهة أخرى.

(٣) سيادة النزعة العائلية والعشائرية في المجالس القروية؛ إذ تدل نتائج الانتخابات القروية، التي أُجريت سنة ١٩٧٥، على أن الاقتراع والترشيح لعضوية المجالس القروية قد تما على أسس عائلية، بغض النظر على المؤهلات الثقافية والانتماءات السياسية؛ وهو ما أوصل عدداً كبيراً من الأشخاص المتقدمين في السن، والذين لا يجيدون القراءة والكتابة، علماً بأنه يتوفر في القرى الفلسطينية كفاءات علمية شابة، لكنها تبدو غير متحمسة لعضوية المجالس القروية لقلّة مواردها المالية وضعف درجة اللامركزية فيها. ويظهر ذلك نتيجة البحث الميداني الذي أجراه الأستاذ أسامة شهوان في ثماني قرى تتوفر فيها مجالس قروية، في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية، والتي جاءت على النحو التالي:

القرية	عدد السكان	حجم العضوية	المستوى الثقافي					دوافع الاقتراع		
			م	ب	ع	ث	ج	عشائرية	ثقافية	
بيت إكسا	١١٠٠	٦	-	٦	-	-	-	-	٪١٠٠	-
بيت فوريك	١٥٠٠	١٢	٨	٤	-	-	-	-	٪١٠٠	-
بنى حارث	١٥٠٠	١٢	٥	٦	١	-	-	-	٪١٠٠	-
السموع	١٠,٠٠٠	١٥	٥	٦	-	١	٣	-	٪١٠٠	-
بلعا	٣٥٥٠	٩	٦	١	٢	-	-	-	٪٨٠	٪٢٠
سبسطية	٢٣٠٠	٨	-	٦	١	١	١	-	٪١٠٠	-
الحارثية	٦٠٠	١٢	-	٥	٣	٢	٢	-	٪٨٠	٪٢٠
الفندقومية	٢٠٠٠	١٢	٢	٧	٣	-	-	-	٪١٠٠	-

المصدر: اسامة شهبان، "الخدمات البلدية في الضفة الغربية" (القدس)، ص ١٨. ونشير إلى أن الرموز أعلاه تعني ما يلي:

م = أمي؛ ب = مستوى ابتدائي؛ ع = مستوى إعدادي؛ ث = مستوى ثانوي؛ ج = مستوى جامعي.

(٤) تعمدُّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي التضييق على المجالس القروية والقرى، وعرقلة جميع الجهود المحلية والخارجية لتطويرها، كي تكون أرضاً خصبة لمشاريعها الاستيطانية. ومن جهة أخرى، تركزت المساعدات الخارجية على دعم المجالس البلدية من دون القرى والمجالس القروية، وهو ما أدى إلى حدوث شرح اجتماعي بين سكان المدن وسكان القرى، استغلته السلطات الإسرائيلية لإحداث روابط القرى كي تكون أدواتها في تنفيذ مشروع الحكم الإداري الذاتي.^١

وهكذا، فقد ساهمت تلك الأسباب في الإبقاء على المجالس القروية والقرى في الضفة الغربية في حالة تخلف شامل، تجسدت بافتقار المجالس القروية والقرى إلى المرافق الأساسية، وبالهيمنة الإسرائيلية على مجالات التنظيم والتخطيط والتطور العمراني، وبضعف ميزانيات المجالس القروية، كما سيتم عرضه أدناه.

^١ أنظر: "مؤتمر التنمية من أجل الصمود - وثائق المؤتمر" (القدس)، ص ١٠٥.

أولاً: افتقار المجالس القروية والقرى إلى المرافق الأساسية

أبقت السلطات الإسرائيلية على القرى، في الضفة الغربية، في حالة تمكّنها من تنفيذ مخططاتها الرامية إلى إفراغ الأرض من سكانها العرب، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم. لذلك، فهي لم تبذل جهداً لتطوير القرى وتنميتها، بل اعتمدت منذ البداية خطة ترمي إلى عدم المساهمة في نفقات الأراضي المحتلة، وإلى الاستيلاء على أكبر قدر من مواردها الذاتية، وإلى تركها تتكفل بتطوير ذاتها من مصادرها الذاتية والخارجية ضمن حدود معينة.

وإزاء ذلك بقيت القرى تفتقر، في معظمها، إلى الطرق المعبّدة وشبكات المياه والإنارة والمجاري، وتعاني نقصاً كبيراً في الخدمات الصحية والبريدية والثقافية والتعليمية والاجتماعية؛ إذ لم تستطع المجالس القروية الوفاء بتلك المشاريع والخدمات من مواردها الذاتية، كما لم تتمكن من الحصول على مساعدات مالية خارجية كافية لذلك. و فقط من أجل إظهار الحالة العامة في القرى الفلسطينية تحت الاحتلال، نستشهد بالبيانات التي جمعها أمين مجلس الكنائس العالمي، في شباط/ فبراير ١٩٨٠، بشأن مدى ما يتوفر في قرى الغربية من شبكات مياه وكهرباء وطرق رابطة بالطريق الرئيسية، وذلك لأن تلك الأوضاع قد تبدلت فيما بعد، في إثر حصول المجالس القروية والقرى على مساعدات مالية كبيرة مكّنتها من تغيير ذلك الواقع نسبياً، إذ بقي العديد من القرى يفتقر إلى الخدمات المحلية والمركزية، كما سنعرض أدناه:

أ - مدى ما يتوفر في قرى الضفة الغربية من شبكات مياه وكهرباء وطرق رابطة بالطريق الرئيسية، حتى سنة ١٩٨٠: استند تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أعدّه فيما يتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة، إلى بيانات جمعها أمين مجلس الكنائس العالمي في شباط/ فبراير ١٩٨٠ بشأن حالة تلك المرافق في قرى الضفة الغربية،^٢ والتي جاءت على النحو المبين في الجدول التالي:

^٢ نشير إلى أن مؤسسات خيرية أجنبية، وخصوصاً الأميركية منها، قد ساهمت في توفير الإنارة والمياه والطرق للعديد من القرى. ففي الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢، أنجزت تلك المؤسسات ٦٥ مشروعاً في قطاع مياه الشرب، و ١٠ مشاريع في قطاع الكهرباء، و ٣٢ مشروعاً في قطاع

القضاء	مجموع القرى	قرى من دون شبكة كهرباء	قرى من دون شبكة مياه	قرى ضعيفة بالطريق الرئيسية
القدس الشرقية	٣٢	١٥-٤٧٪	٢١-٦٦٪	٩-٢٨٪
رام الله	٧٠	٤٨-٦١٪	٣٨-٥٤٪	٦-٤٪
بيت لحم	٣٢	٢٧-٨٤٪	٢٢-٦٩٪	٢١-٦٦٪
الخليل	٦٠	٣٩-٦٥٪	٤٠-٦٧٪	١٩-٣٢٪
نابلس	١٢٤	١٠٦-٨٥٪	١١٤-٩٢٪	٣٧-٣٠٪
طولكرم	٤٦	٣٢-٧٠٪	٢٣-٥٠٪	٧-١٥٪
جنين	٦٤	٥٠-٧٨٪	٥٣-٨٣٪	١٦-٢٥٪
المجموع	٤٢٨	٣١٢-٧٥٪	٣١١-٧٥٪	١١٥-٢٧٪

المصدر: أنظر "تقرير الأمين العام - الأمم المتحدة ١٠/٣٦/٦٤٨ أ-١٠ نوفمبر، الجمعية العامة"، في: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، "التقرير المالي الشامل للمناطق المحتلة"، التذييل السادس، جدول توزيع الهياكل الأساسية في القرى، ص ٣٩.

ب - مدى ما يتوفر في القرى من المرافق السابقة بعد حصولها على مساعدات مالية من صندوق دعم الصمود: تنبته اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود إلى المخاطر الناجمة عن دعم المدن من خلال البلديات من دون القرى، وخصوصاً بعد أن أقدمت السلطات الإسرائيلية على إحداث روابط القرى استناداً إلى ذلك، فقررت تخصيص دعم مالي للقرى والمجالس القروية من أجل مساعدتها في تنمية مناطقها وتوفير المرافق الأساسية للسكان المحليين.

وإزاء ذلك، استطاعت ١٥٣ قرية تمديد شبكات كهربائية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، كما استطاعت ٩٦ قرية تمديد شبكات مياه، وتم تحسين شبكات الطرق في ٦٢ قرية خلال الفترة نفسها. وبذلك فإنه عند بداية سنة ١٩٨٧، بقي في الضفة الغربية ١٥٩

قرية لا تتوفر شبكة كهرباء فيها، و ٢١٥ قرية من دون شبكة مياه، و ٦٢ قرية ضعيفة الربط بالطريق الرئيسية.^٣

الطرق. أما القرى الأخرى، فقد كانت تلك المرافق متوفرة في عدد منها قبل الاحتلال، أو قامت جمعيات خيرية من أبناء القرية بتنفيذ ذلك. أنظر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، "التقرير المالي الشامل للمناطق المحتلة"، ص ١٦١.

^٣ لمزيد من التفصيل، أنظر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، الأمانة العامة، "منجزات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ١٩٧٩ - ١٩٨٦" (عمان، يوليو ١٩٨٧)، الملاحق المالية، ص ١١٩ - ١٣٤.

ونستبعد، من جانبنا، حدوث تطور في تلك الوضعية بعد ذلك، بحكم الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي تعيشها القرى الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة من جهة، وبسبب توقف المساعدات العربية لصندوق دعم الصمود، وقرار الأردن فك الارتباط بالصفة الغربية في تموز/ يوليو ١٩٨٨، من جهة أخرى. ونستدل على ذلك بالنماذج التي سنوردها في الفقرة التالية.

ج - واقع المرافق المركزية والمحلية في القرى التالية بعد سنة ١٩٨٦:

(١) قرية سعير: يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة، وعلى الرغم من ذلك فإنها تفتقر إلى مجلس قروي، ولا تزال تضاء - ولمدة سبع ساعات فقط - بمولدات خاصة تشرف جمعية تعاونية محلية عليها، ويصل التيار الكهربائي إلى المنازل البعيدة ضعيفاً جداً، كما أن المولدات تتعطل باستمرار، وقد تبقى معطلة عدة أسابيع كل مرة.

وفيما يخص المياه، فقد تم سنة ١٩٨١ ربط القرية بشبكة مياه تديرها جمعية تعاونية، لكن ضخ المياه إلى القرية لا يتم إلا مرتين في الأسبوع. ومن جهة أخرى، لا تزال مسافة كيلومتر من شارع القرية الرئيسي وساحة القرية العامة من دون تعبيد. كما لا يوجد في القرية حافلات لنقل الزائرين إلى المدينة، إذ يتم نقلهم بالسيارات الخاصة، وبأجور مرتفعة، وبأسلوب غير مريح.^٤

(٢) قرية بيت لقياء: يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف نسمة، وليس فيها مع ذلك مجلس قروي، ولا شبكة مياه. كما أن الخدمات الصحية تقتصر على مستوصف صحي تابع للأمم المتحدة، ويعمل فيه طبيب واحد خمسة أيام في الأسبوع فقط.^٥

(٣) قرية خاراس ونوبا: يبلغ عدد سكانهما ٥٥٠٠ نسمة تقريباً، وفيهما مجلس قروي واحد. ولا يوجد في قرية خاراس أية مدرسة من أي مستوى. إذ يدرس أبناؤها في قرية نوبا التي تحتوي على مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية وثالثة ثانوية، لكن غرف المدارس لا تكفي لاستيعاب الطلاب جميعاً، الأمر الذي

^٤ أنظر: ماجدة المقدسي، "سعير بلد الهموم وهموم البلد"، "الفجر"، ٢٠/٦/١٩٨٧.

^٥ أنظر: هاني تايه مصلح، "القرن العشرون شارف على الانتهاء وبيت لقياء ما تزال تفتقر إلى شبكة مياه"، "الفجر"، ١٦/١١/١٩٨٦.

اضطرتهم إلى استخدام الحوانيت غرضاً دراسية على الرغم من افتقارها إلى الشروط الصحية. ويعاني طلاب قرية خاراس صعوبة الانتقال إلى نوبا، وذلك لبعدها المسافة ورياءة الطريق الواصل بين القريتين. وتفتقر القرية إلى مراكز صحية خاصة بكل منهما، إذ إن هناك عيادة صحية واحدة مشتركة تقع بينهما، ويزورها الطبيب مرتين في الأسبوع فقط. كما أنهما تفتقران إلى شبكة مجار، وهو ما يضطر السكان إلى إلقاء المياه القذرة في الشوارع والأحياء السكنية. ولم يتمكن المجلس من القيام بأي عمل للتخفيف عن السكان، وذلك بسبب عدم تجاوب السلطات الإسرائيلية مع مطالبه، وعدم وفائها بوعودها. وقد وصف أحد أعضاء المجلس القروي، وهو عبد المجيد مسلم، مكانة المجلس بقوله: "نحن عبارة عن صورة لا أقل ولا أكثر." إذ لا تزال قرية خاراس تفتقر إلى الهاتف العام، وشبكة الكهرباء، والخدمات البريدية، والشوارع المعبدة، كما لا يوجد فيها عربة لجمع النفايات.^٦

(٤) قرية صوري: يبلغ عدد سكانها ثمانية آلاف نسمة. يوجد فيها مجلس قروي وشبكة مياه، وتتزود بالكهرباء عن طريق ثلاثة مولدات خاصة. غير أن القرية تعاني صعوبة في المواصلات الرابطة بالمدينة، ونقصاً في خدمات البريد والطرق المعبدة، وسوء تخطيط في البناء. ومع ذلك، يبقى أهم مشكلة تعانيها القرية مشكلة مصادرة سلطات الاحتلال لنحو ١٣ ألف دونم من مساحة أراضي القرية البالغة ٢٨ ألف دونم.^٧

(٥) قرية كفر راعي: يبلغ عدد سكانها ستة آلاف نسمة تقريباً، وليس فيها مجلس قروي. يوجد فيها عيادة صحية، وقد تزودت بالكهرباء سنة ١٩٨٢ بوساطة مولدات خاصة. غير أن القرية لا تزال تفتقر إلى شبكة المياه، كما تعاني نقصاً في خدمات الهاتف وصعوبة في المواصلات مع المدينة. وليس فيها حاويات لجمع النفايات. ومع ذلك، تبقى مشكلة السكان الأساسية مشكلة مصادرة السلطات الإسرائيلية لجزء من أراضي القرية للتنقيب عن الآثار، وشق الشوارع العريضة خلالها.^٨

^٦ أنظر: كوثر سلام، "نوبا وخاراس تحت المجهر: مشاكل متعددة وأوضاع متردية"، "الفجر"، ١٩٨٦/١١/١٦.

^٧ أنظر: كمال شحادة، "أضواء على قرية صوري في محافظة الخليل"، "الفجر"، ١٩٨٦/١٠/٦.

^٨ أنظر: صالح جواره وزهير محمود، "جولة في قرية كفر راعي"، "الشعب"، ١٩٨٨/٢/٦.

(٦) قرية العبيدية: يبلغ عدد سكانها ستة آلاف نسمة، ولا يتوفر مجلس قروي فيها. وهذا ما دعا شبان القرية إلى تأليف لجنة للإصلاح والتطوير، حظيت بموافقة السكان. وقد أخذت هذه اللجنة تعمل لتطوير القرية، الأمر الذي لم يرق للسلطات الإسرائيلية فلجأت إلى وضع العراقيل وممارسة الضغوط. وقد تمثلت هذه الضغوط في اعتقال أحد أعضاء اللجنة إدارياً لمدة ثلاثة أشهر، والضغط على بعض شيوخ القرية لحل اللجنة. وعندما فشلت هذه الضغوط، لجأت السلطات إلى مساومة القرية في شأن المياه، فقررت قطع المياه عنها ما لم يتم حل اللجنة، كما رفضت الترخيص لها في تعبيد الشوارع الفرعية التي شقها السكان على نفقتهم الخاصة. ولا تزال القرية تفتقر إلى مركز صحي دائم، إذ يتم تقديم الخدمات الطبية للسكان بوساطة السيارة الطبية المتنقلة التي تزور القرية مرة واحدة في الأسبوع، ولمدة ساعتين، لتعالج أكثر من مئة شخص خلالها.^٩

(٧) قرية الملاحه: يبلغ عدد سكانها ١٢٠٠ نسمة، ولا يتوفر مجلس قروي فيها، ولا تزال تضاء بقناديل الزيت، وليس فيها أيضاً عيادة طبية، إذ ينتقل المرضى إلى مدينة نابلس. كما لا يوجد فيها هاتف عام، ولا تزال طرقها الداخلية غير صالحة على الإطلاق. أمّا بالنسبة إلى المياه، فإن في القرية مشروع مياه تم إنشاؤه بدعم من الحكومة الأردنية.^{١٠}

(٨) قرية طمون: يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة، وليس فيها مجلس قروي. وهي تفتقر إلى شبكتي المياه والكهرباء، وإلى الطرق المعبّدة. كما يضطر طلاب المرحلة الثانوية فيها إلى السفر إلى طوباس لمتابعة دراستهم، فيواجهون مشكلة النقص في وسائل المواصلات. وتحتوي القرية على عيادة صحية تفتح أبوابها ثلاث مرات في الأسبوع فقط.^{١١}

(٩) السواحة الشرقية: يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة، وليس فيها مجلس قروي. وتعاني القرية نقصاً في الخدمات التعليمية والصحية، إذ لا يوجد فيها مدرسة ثانوية، والعيادة الصحية فيها يزورها الطبيب مرة واحدة في الأسبوع.

^٩ أنظر: سعيد عياد، "العبيدية" تراكم هائل من المضايقات ومحاولات مستمرة لاغتصاب الأرض"، "الفجر"، ٢٧/١٠/١٩٨٧.

^{١٠} أنظر: "الملاحه قرية منسية"، "النهار"، ٦/٩/١٩٨٧.

^{١١} أنظر: سهام اندون، "أهالي قرية طمون في المنفى"، "النهار"، ٢١/٤/١٩٨٧.

كما أنها تعاني، في مجال خدماتها الهاتفية، جرّاء تمييز السلطات الإسرائيلية بين المناطق التابعة للقدس من القرية وبين المناطق الأخرى. غير أن معاناة السكان الأساسية تتمثل في إغلاق مساحات واسعة من الأراضي بحجج مختلفة، وفي حجب رخص البناء عن أبناء القرية، وفي هدم البيوت غير المرخص في بنائها بحجة أن منطقة القرية منطقة خضراء في مخطط التنظيم.^{١٢}

(١٠) قرية بني نعيم: بلغ عدد سكانها ثمانية آلاف نسمة، وفيها مجلس قروي منذ سنة ١٩٧١. لكن القرية تعاني مشكلة تصريف الفضلات والنظافة، إذ ليس فيها شبكة مجار عامة، ولا عمال تنظيفات لجمع القمامة. كما لا تتحمل شبكة الكهرباء في القرية، التي أنجزها سكان القرية على نفقتهم، الضغط العالي وتعرض هي والمولدات للأعطال بين فترة وأخرى، ولا تزيد فترة الإنارة فيها على ست ساعات يومياً. وعلى الرغم من توفر شبكة مياه وخزان في القرية، فإن السلطات الإسرائيلية لم تسمح بعد بضخ المياه إلى القرية. كما أن الطريق الرئيسية التي تربط القرية بالمدينة بحاجة إلى توسيع، والطرق داخل القرية غير معبّدة.^{١٣}

(١١) قرية بيتا: يبلغ عدد سكانها ستة آلاف نسمة، وفيها مجلس قروي منذ سنة ١٩٦٤. وقد استطاع هذا المجلس الحصول على مساعدة أردنية ما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٢، مكّنته من تمديد شبكة كهرباء وبناء مدرسة ثانوية. ومع ذلك، لا تزال القرية تعاني عدم وجود خدمات بريدية، وهاتفية، وعدم وجود شبكة مياه، كما تعاني نقصاً في وسائل المواصلات. إلا إن المعاناة الأساسية تتمثل في مجال البناء، إذ تمتنع دائرة التنظيم منذ أعوام من إعطاء السكان رخص بناء، الأمر الذي يضطرهم إلى البناء من دون ترخيص، وتقوم السلطات بهدم تلك الأبنية.^{١٤}

^{١٢} أنظر سهام اندون، "السواحة الشرقية"، "النهار"، ٢١/٤/١٩٨٧.

^{١٣} أنظر: تيسير مسودي وسليمان المناصرة (إعداد)، "قرية بني نعيم - دراسة ميدانية" (الخليل: رابطة الجامعيين - مركز الأبحاث، يوليو ١٩٨٧)، ص ٧٠ - ٧٧.

^{١٤} أنظر: داعس أبو كشك، "قرانا الفلسطينية عاجزة عن مواكبة التطور الحضاري - زيارة لقرية بيتا"، "النهار"، ٢٠/٧/١٩٨٩.

نخلص مما سبق إلى أن الكثير من القرى الفلسطينية لا يزال يفتقر إلى المرافق الأساسية والخدمات القروية الضرورية. كما أن العديد من هذه القرى استطاع في أوائل الثمانينات، بفضل جهوده الذاتية والدعم العربي، توفير تلك المرافق. لكن حالة القرى الفلسطينية أصبحت في مستوى واحد، منذ بدء الانتفاضة الشعبية، نظراً إلى قيام السلطات الإسرائيلية بتخريب شبكات الكهرباء والمياه في معظم القرى، وإلى عدم تزويدها بالتيار الكهربائي والمياه لأسباب تدخل في إطار العقوبات الجماعية المفروضة على السكان لإرغامهم على وقف الانتفاضة. ويضاف إلى ذلك الإجراءات التعسفية الإسرائيلية الهادفة إلى إفراغ القرى من سكانها، ومصادرة الأراضي وتشييد المستوطنات، وشق الطرق العريضة. إلا إن هناك مسألة خاصة بالقرى والمجالس القروية تتحكم السلطات الإسرائيلية فيها تحكماً مطلقاً، وهي المتعلقة بالتنظيم ورخص البناء، وسنعرضها أدناه.

ثانياً: الهيمنة الإسرائيلية

على تعمير القرى

يجيز قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لعام ١٩٦٦، الساري المفعول في الضفة الغربية، تحويل المجالس القروية سلطة التنظيم ضمن نطاق كل مجلس، بعد موافقة الوزير على تنصيب مدير دائرة التنظيم المركزية بهذا الشأن. غير أن الأمر العسكري رقم ٤١٨ لعام ١٩٧١ عدّل أحكام القانون، وصادر صلاحيات المجالس القروية كلجان تنظيم محلية، وأسند ذلك الاختصاص إلى مجلس التنظيم الأعلى المؤلف من ضباط إسرائيليين يعيّنهم القائد العسكري العام.^{١٥}

وفي إثر ذلك، أصبحت السلطات الإسرائيلية تهيمن على مجالات التخطيط والتنظيم والبناء في قرى الضفة الغربية كافة، وعمدت إلى توظيف تلك الصلاحية في خدمة سياسة الاستيطان الصهيوني، ومصادرة الأراضي العربية، والتضييق على السكان العرب ودفعهم إلى هجر قرَاهم والسكن في أماكن أخرى.^{١٦} وفي هذا الإطار

^{١٥} أنظر: الأمر العسكري رقم ٤١٨/١٩٧١، "مجموعة المناشير والأوامر"، رقم ٢٧، ص ١٠٠٠.
^{١٦} نشير إلى أن السلطات الإسرائيلية وظّفت هذه الصلاحية في خدمة سياستها العامة في الضفة الغربية، وذلك عندما مكّنت الروابط القروية من صلاحيات واسعة في هذا المجال، لتضمن من خلال ذلك تعبئة السكان وتأييدهم لمشروع الحكم الذاتي كما ورد أعلاه.

أقدمت السلطات على إعداد مخططات استعمال أراضٍ إقليمية، حدّدت فيما مناطق للإسكان العربي، ومناطق للإسكان اليهودي، ومناطق خاصة بالطرق، ومناطق خاصة باستعمالات أخرى. وعلى الرغم من عدم المصادقة القانونية على تلك المخططات، فقد اعتمدها دائرة التنظيم المركزية مرجعاً تستند إليه في رفض إعطاء السكان العرب رخص البناء.

من جهة أخرى، بادر عدد من المجالس القروية إلى إعداد مخططات هيكلية ملائمة، عرضها على دائرة التنظيم في محاولة لإيجاد حل ملائم لرخص البناء. غير أن دائرة التنظيم المركزية رفضت المصادقة عليها، إما لأنها تقترح توسيع منطقة البناء، وإما لكونها تتعارض مع المخطط الاستيطانية والمخططات الهيكلية الإسرائيلية.

ويمكن إجمال المراحل التي مرت بها مسألة الترخيص في البناء في القرى العربية، منذ بدء الاحتلال، على النحو التالي:

- (١) ما بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٧١: استمرت خلالها عملية الترخيص في البناء وفق القانون الأردني، والمخططات الصادرة زمن الانتداب البريطاني، مع اشتراط موافقة القائد العسكري للمنطقة عليها.
- (٢) ما بين سنتي ١٩٧١ و١٩٧٩: أصبحت عملية الترخيص في البناء خلالها محكومة بالقانون الأردني، والمخططات البريطانية، ومخططات استعمال الأراضي الإسرائيلية غير الرسمية، والأمر العسكري رقم ٤١٨. وكانت الإجراءات سهلة وقصيرة، وتصدر رخصة البناء بناء على رأي مدير دائرة التنظيم المركزية الذي كان يعمل بصورة غير متفرغة ويساعده في مهمته أربعة مفتشين عرب.
- (٣) ما بين سنتي ١٩٧٩ و١٩٨١: بدأ التشدد خلالها في عملية التفتيش على الأبنية، إذ تم تعيين مفتش يهودي، وتم إحداث قسم تفتيش الأبنية في دائرة التنظيم المركزية. كما أخذت دائرة التنظيم تزيد في القيود المفروضة على منح رخص البناء.
- (٤) خلال ١٩٨١ - ١٩٨٢: تم تجميد عملية الترخيص في البناء عقب تعيين شلومو موسكوفتيش، الذي كان يعلن تحيزه ضد العرب، مديراً لدائرة التنظيم المركزية.

(٥) ما بين سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٥: تم تعيين موشيه عكنين مساعداً لشلومو موسكوفتيش، ومسؤولاً عن الترخيص في البناء في الوسط العربي، في إثر تدمير السكان العرب من سياسة المدير وإجراءاته، فأصبحت الموافقة على الرخصة سهلة، غير أن إجراءاتها أصبحت معقدة، بحيث أصبح من الضروري أن يمر طلب الترخيص بعدة دوائر من جهة، وأصبحت العملية محكومة بالمخطط الهيكلي لمنطقة المركز وبالمخطط الهيكلي للطرق من جهة أخرى.

(٦) خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٦: تم إحداث لجنة للمعلومات في دائرة التنظيمات المركزية، وكانت وظيفتها البحث عن أي سبب لعدم الترخيص في البناء في القرى العربية، فأصبحت عملية الحصول على رخصة بناء صعبة ومعقدة للغاية. كما بدأت دائرة التنظيم المركزية تتشدد في التفتيش على الأبنية غير المرخص في إقامتها، وتحول أصحابها إلى المحاكم العسكرية التي أصدرت أحكاماً عديدة بالهدم، تم تنفيذ معظمها.

(٧) منذ ١٩٨٦/١١/١٥، تقرر تجميد عملية الترخيص في البناء بصورة نهائية، وذلك عقب افتعال قضية فساد ورشوة في دائرتي التنظيم والمساحة. ونشير إلى أن رخصة البناء أصبحت تتطلب، منذ سنة ١٩٨٣، القيام بالخطوات والإجراءات التالية:

- أ- يجب تقديم طلب الترخيص بناء على مخطط مساحة حديث إلى دائرة التنظيم المركزية التي تستوفي رسوماً باهظة^{١٧} وتقوم بفحص وثائق الملكية والمساحة، ومدى ملاءمة الطلب مع مخطط السماح للتخطيط الإقليمي والهيكل المحلي.
- ب- يحول الطلب بعد ذلك إلى الحاكم العسكري في المنطقة لإبداء رأيه فيه، وبعد موافقته يحول الطلب إلى القيم على أملاك الغائبين ودائرة الآثار للموافق عليه، والتي يمكنها رفض الطلب بسبب الملكية أو الآثار. ثم يحول الطلب إلى دوائر الصحة والأشغال العامة والمواصلات، بعد أن تقوم دائرة التنظيم المركزية بتعيين خط البناء وإعداد مخطط الرخصة، وذلك لإبداء رأيه فيه وتقرير موافقتها عليه.

^{١٧} نشير إلى أن رسوم رخصة البناء وصلت، أحياناً، إلى قيمة تكاليف البناء نفسه. أنظر: عمر العناني، "أضواء على قرية بير نبالا"، "الفجر"، ٣/٧/١٩٨٧.

ج- في إثر ذلك، تقوم دائرة التنظيم بتسجيل طلب الترخيص وفتح ملف المعاملة، ثم تحوِّله إلى اللجنة المحلية للتنظيم والبناء، وبعد موافقتها عليه يتقرر منح مقدم الطلب الرخصة بعد دفع رسوم جديدة، ويعلم قسم التفتيش في الدائرة بذلك لمنع ارتكاب أية مخالفة خلال تشييد البناء.^{١٨}

وقد علّق الصحافي الإسرائيلي داني روبنشتاين على تلك العراقيل، وحاول مقارنتها بالبناء الإسرائيلي في المستوطنات، بقوله: حين يتوجه العرب إلى سلطات التنظيم والبناء لتقديم رخصة بناء، تطلب تلك السلطات منهم إثبات أنهم أصحاب قطعة الأرض التي ينوون إقامة البناء عليها، في حين لا يطلب من اليهود مثل هذا الشرط. ومن الصعب تحقُّق هذا الشرط لدى القرويين العرب بسبب المشكلات والتعقيدات المتعلقة بملكية الأراضي في الضفة الغربية، والتي هي في أغلبيتها غير مفروزة أو غير منظمّة. وفي حال التغلب على ذلك تلجأ دائرة التنظيم إلى طرح تساؤلات لا حصر لها، بينها: أين الطريق الموصل إلى الحي السكني المزمع إقامته، وشبكة المجاري، والشوارع والطرق الداخلية ومجمع القمامة... إلخ. وهي لا تطرح هذه التساؤلات على المستوطنين اليهود، إذ يقوم الحكم العسكري بمصادرة منطقة كاملة لشق الطريق المؤدي إلى المستوطنة، ويتم تنظيم المرافق الأخرى بعناية. وترفض دائرة التنظيم الحلول الجزئية للمسائل السابقة، كالتغلب على مشكلة المجاري بالحفر الامتصاصية، فترفض السلطات الإسرائيلية هذا الحل بدعوى تلوث البيئة. كما ترفض إرسال النفايات إلى البلديات القريبة بدعوى أن مجمع النفايات هناك غير مرخّص في إقامته، ومخالف للقانون. ولو افترضنا، جدلاً، أنه تم التغلب على تلك العقبات، فإن الحكم العسكري يطالب مقدّمي طلبات الرخص، قبل إصدارها، بالشروع في إقامة أسس البناء وشق الطرق وحفر المجاري، بحجة أنه غير واثق بأن العرب سينفذون ذلك، هذا، في حين أن اليهود يتوجهون إلى سلطات التنظيم والبناء مجهّزين بكل مخططات البناء وتوابعها، التي أعدتها لهم الوزارات المتخصصة التي تستثمر أموالاً طائلة لذلك، في حين أن العرب لا يملكون أية جهة حكومية أو حتى مجرد هيئة عامة تدعمهم في

^{١٨} أنظر: د. رامي عبد الهادي، "التخطيط والتنظيم والبناء في الضفة الغربية ١٩٦٧ - ١٩٨٧"، اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، وثائق ندوة الإسكان والتنظيم الهيكلي في الوطن المحتل، ٢٨ و ٢٩/١٢/١٩٨٨، عمان، ص ٢ - ١٠.

جهودهم تلك. وفي ظل مثل هذا الوضع، وحتى في غياب سياسة تمييز مقصودة وهادفة، فإن عملية البناء التي يقوم العرب بها تجد نفسها في ورطة كبيرة.^{١٩}

وإزاء تلك العراقيل والصعوبات، اضطر العرب إلى البناء من دون ترخيص، فلجأت دائرة التنظيم إلى إصدار أوامر بالهدم. وهكذا، ففي سنة ١٩٨٥ تم تحديد نحو ألفين من الأبنية شُيِّدت بطريق غير قانونية، وأصدرت السلطات أوامر بهدم ١٨٠ منها، وتم هدم مبنى فعلاً. ويعود تردد سلطات الاحتلال في عملية هدم المنازل العربية غير المرخص في بنائها إلى ربط تلك العملية بالعقوبات الجماعية،^{٢٠} واستعمالها وسيلة ضغط على السكان العرب للتعاون مع سلطات الاحتلال. وهكذا، فكلما بدت بوادر مقاومة في قرية ما لجأت الدائرة إلى تنفيذ أحكام الهدم في عدد من المنازل غير المرخص في بنائها. كما يستعمل ضباط الاستخبارات الإسرائيلية ذلك وسيلة ضغط على أصحاب المنازل للتعاون معهم وتزويدهم بالمعلومات عن أية حركة مقاومة للسلطات الإسرائيلية في القرية. ويتحقق لها ذلك من خلال إجراءات الهدم، إذ يُطلب من الشخص تقديم مخطط للبناء المزمع تشييده، ومعاملة رخصة لدائرة التنظيم، التي ترفعها إلى لجنة الاعتراضات العسكرية على قرارات الهدم التي تنسق مع ضباط الاستخبارات في المنطقة، الذين يختارون الوقت الملائم لإجراء الهدم أو عدمه، وذلك في ضوء مدى تعاون صاحب المنزل معهم أو عدم تعاونه.

وقد تلجأ السلطات إلى استخدام عملية الهدم لتشويه سمعة السكان، وذلك بتنفيذ أحكام الهدم بحق البعض من دون البعض الآخر، كي يعتقد سكان القرية أن صاحب المنزل غير المهتم يتعاون مع السلطات الإسرائيلية. من جهة أخرى، يلاحظ تركيز عمليات هدم المنازل غير المرخص في بنائها منذ بدء الانتفاضة، في القرى الأكثر مقاومة لسلطات الاحتلال من دون القرى الهادئة، وفي القرى القريبة من المستوطنات الإسرائيلية.^{٢١}

^{١٩} أنظر لمزيد من التفصيل سلسلة مقالات في "دافار"، بقلم داني روبنشتاين، ترجمة محمد الهلوسة - جريدة "النهار"، ٢٧ و ٢٩ و ٣٠/٦/١٩٨٧، ١ و ٢/٧/١٩٨٧.

^{٢٠} ومثال ذلك أن سلطات الاحتلال هدمت في العام الأول للانتفاضة ٢٦٠ بيتاً من البيوت غير المرخص في بنائها. أنظر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة...، "قطاع الإسكان والتنظيم الهيكلي في زمن الانتفاضة" - ندوة الإسكان والتنظيم الهيكلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

^{٢١} أنظر: "هدم البيوت المرخصة" - بحث ميداني من إعداد خالد القواسمي وآخرين، مركز الأبحاث في رابطة الجامعيين في الخليل. نشير إلى أنه لغاية أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، لم يكن البحث قد نشر.

ونخلص مما تقدم إلى أن السلطات الإسرائيلية تبذل قصارى جهدها للتضييق على السكان العرب من أجل هجر قراهم، وتوسيع المستوطنات، وتنفيذ المشاريع الاستيطانية على حساب أراضيهم؛ فهي ترفض الموافقة على أي مشروع هيكل يوسع حدود المناطق المبنية في القرية، وتركز عملية الهدم على المنازل غير المرخص في بنائها الواقعة على أطراف القرية للحد من توسعها. وقد أدى ذلك إلى ضائقة سكنية في جميع القرى في الضفة الغربية التي أصبح سكانها يعانون مشكلات نفسانية واجتماعية واقتصادية ناجمة عن كثرة الأبناء في الأسرة القروية، واضطرارهم إلى العيش في منزل ضيق مع زوجاتهم، لأن السلطات الإسرائيلية تمنع بناء أكثر من منزل واحد على الأرض الزراعية مهما يكن عدد أبناء تلك الأسرة. ويعتبر هذا الوضع عاماً وشاملاً في جميع قرى الضفة الغربية مهما تختلف طريقة إدارتها.^{٢٢}

وبصورة إجمالية، فإن القرى في الضفة الغربية تعاني نقصاً شديداً في الخدمات المركزية المحلية، وتتعرض لضغوط وإجراءات قاسية في مجال التنظيم والبناء، كما يعاني ثلاثة أرباعها عدم وجود مجالس محلية فيه. وتشكو القرى التي فيها مجالس محلية الشلل التام في أداء خدماتها المحلية، إذ يقتصر دور المجالس فيها على خدمة سلطات الاحتلال في النواحي الأمنية، وذلك لأن اختيارها للأعضاء كان على أساس مدى تعاونهم معها في هذا الإطار؛ ولذلك فهي لا تعبر شكوى أبناء القرى في شأن ممارسات أعضاء المجالس وتصرفاتهم وفشلهم في أداء مهماتهم القانونية، أي اهتمام.^{٢٣}

وعلى الرغم من ذلك، فإن فشل المجالس القروية في أداء مهماتها لا يعود إلى الهيمنة الإسرائيلية على اختيار أعضائها فقط، بل يعود أيضاً إلى ضعف مواردها المالية، كما سيأتي ذكره في البند ثالثاً التالي.

ثالثاً: ضعف ميزانيات

المجالس القروية

^{٢٢} أنظر ما سبق عرضه في البند أولاً السابق. أنظر أيضاً: "العيسوية وموجة الممنوعات"، "النهار"، ١٩٨٧/٩/١١؛ "قرية بيت إيبا صراع من أجل البقاء"، "النهار"، ١٩٨٧/٨/١٦.

^{٢٣} أنظر، على سبيل المثال: "بيان للرأي العام من أهالي قرية دير سامت"، "الشعب"، ١٩٨٦/٣/٢٦. ونشير إلى أن بعض المجالس اضطر إلى تقديم استقالته احتجاجاً على عدم استجابة السلطات لتنفيذ العديد من المشاريع التي تهم قراهم. أنظر: "الشعب"، ١٩٨٧/٨/٣.

سبق أن أوضحنا في البند أولاً كيف أهمل المشرع الأردني تقرير موارد مالية كافية للمجالس القروية من أجل أداء مهماتها، والسلطة المطلقة التي حولها للمتصرف في تقرير الموارد القروية والنفقات والميزانية. ومن الطبيعي أن تنتقل تلك السلطة إلى السلطات العسكرية الإسرائيلية التي تسعة للحيلولة دون تطوير المناطق المحتلة، وعدم المساهمة في تمويل المشاريع القروية، وحرمانها من الحصول على مساعدات خارجية إلا في إطار الشروط والقيود الإسرائيلية.

إزاء ذلك كانت الميزانيات القروية هزيلة، ولا تلبى نفقات الحد الأدنى من الخدمات المقررة قانوناً للمجالس القروية. ونستدل على ذلك بأرقام ميزانيات بعض المجالس القروية التي أوردها أسامة شهبان في بحثه الميداني المتعلق بميزانيات عام ١٩٧٩/١٩٨٠، التي جاءت على النحو التالي:

القرية	الميزانية	مصادر تمويل			كهرباء	ماء
		مصادر أخرى	إعانات	ضرائب		
بيت إكسا	١٠,٠٠٠	٪٦٠	-	٪٤٠	لا	لا
بيت فوريك	٩٣,٠٠٠	٪٢٥	٪٥٠	٪٢٥	لا	لا
بني حارث	٥,٠٠٠	٪٣٠	٪٢٠	٪٥٠	نعم	نعم
السموع	٥٠٠,٠٠٠	٪٣٠	٪٥٠	٪٢٠	نعم	نعم
سبسطية	٥٦٤,٨٢٦	٪٤٥	٪٧	٪٤٨	نعم	نعم
بلعا	٣٠٠,٠٠٠	٪٧٥	٪١٠	٪١٥	لا	لا
الحارثية	٢٦,٩٧٩	٪٥	٪١٥	٪٨٠	لا	لا
الفندقومية	٦,٥٠٠	٪٥٠	-	٪٥٠	لا	لا

المصدر: شهبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩، نشير إلى أن أرقام الميزانية هي بالعملة الإسرائيلية، التي كانت كل ٩٥ وحدة منها تعادل ديناراً أردنياً.

وإذا قمنا بتحليل الأرقام السابقة نتوصل إلى أرقام هزيلة ومضحكة؛ من ذلك أن مجموع ميزانيات المجالس القروية الثمانية يساوي ٤,٢٨٠,٧٣٤ شيكلاً إسرائيلياً، أي ما يعادل ٤٥٠٠ دينار أردني أو ٥٤,٠٠٠ درهم مغربي. وإذا قسمنا ذلك الرقم على عدد السكان في القرى الثمانية، يصبح نصيب الفرد الواحد ١٥٠ شيكلاً إسرائيلياً، أي ما يعادل ١,٥ دينار أردني أو ١٨ درهماً مغربياً. وبالتالي، ليس مستغرباً أن تعجز المجالس القروية السابقة عن القيام بمشاريع جديدة، أو عن أداء أبسط الخدمات القروية.

من جهة أخرى، فإن ميزانيات المجالس القروية في كل من بيت إكسا وبيت فوريك وبنى حارث والحارثية والفندقومية تقل كثيراً عن الأجر السنوي لموظف بسيط. والأغرب من ذلك نسبة مساهمة الحكم العسكري، التي تبدو مخجلة؛ إذ إنها تقل عن ٥٠٠ دينار للمجلس القروي في بيت فوريك، وعن ١٣٠ ديناراً للمجلس القروي في بنى حارث، وهو مبلغ يقل عن المصروف السنوي لطفل صغير.

وقد أدى ذلك إلى فارق حضاري شاسع بين القرية والمدينة، بحكم أن البلديات الفلسطينية متطورة أصلاً ومتوفرة على أهم المرافق الأساسية، ولأن إيراداتها العادية تسمح لها بإنجاز العديد من المشاريع، يضاف إلى ذلك حصولها على قروض وهبات من الحكم العسكري والحكومة الأردنية، وعلى مساعدات مالية ذات شأن من الدول العربية ما بين سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٨٠، بعد توأمتها مع العديد من البلديات في الدول العربية. وعلى العكس من ذلك، بقيت القرى في الضفة الغربية تعتمد على إيراداتها القليلة، وعلى هبات الحكم العسكري الضحلة، وهو ما فسح أمام سلطات الاحتلال مجال محاولة شق الوحدة الوطنية الفلسطينية باستغلال تلك الفجوة.

وقد تنبّهت اللجنة الأردنية الفلسطينية لدعم الصمود لهذه الثغرة، فأخذت على عاتقها محاولة تقليص ذلك الفارق، وتوجيه أموال الصمود نحو دعم القرى والمجالس القروية، وعدم الاقتصار على البلديات. وهكذا قررت اللجنة، ابتداء من العام المالي ١٩٨٠ / ١٩٨١، تحديد سقف مالي لدعم المجالس القروية بقيمة ٤٠ ألف دينار أردني لكل مجلس قروي، و ٣٠ ألف دينار أردني لكل قرية لا يتوفر مجلس قروي فيها. كما يمكن تجاوز ذلك السقف في حالة تقدم المجالس القروية أو القرى بمشاريع حيوية تستوجب زيادة التخصيص، وخصوصاً في مجال بناء المدارس والكهرباء والمياه والطرق.^{٢٤} واشترطت اللجنة المشتركة لتوجيه الدعم إلى المجالس القروية والقرى شرطين إثنيين:

- ١- عدم ارتباط المجلس القروي أو القرية بشبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية.
- ٢- عدم الارتباط بروابط القرى، وقطع العلاقة بها.^{٢٥}

^{٢٤} أنظر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة... "منجزات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة

١٩٧٩ - ١٩٨٦"، عمان، يوليو ١٩٨٧، ص ٣٠.

^{٢٥} أنظر: المصدر نفسه، ص ٣١.

- وقد استفاد من هذا الدعم ١١١ من المجالس القروية، و٣٠٢ من القرى،^{٢٦} فاستطاعت المجالس القروية والقرى أن تنجز، عن طريقه، العديد من المشاريع الإنمائية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، والتي جاءت على النحو التالي:
- (١) في قطاع التربية والتعليم: تم توسيع وبناء ٩٠ مدرسة في المجالس القروية بتكلفة ٢,١٧٥,٥٠٠ دينار أردني، و١٢٦ مدرسة في القرى بتكلفة ٢,٢١٠,٤٥٠ ديناراً أردنياً.
- (٢) في قطاع مياه الشرب: تم تمديد شبكات مياه في ٢٨ مجلساً قروياً بتكلفة ٧٥٤,٨٥٠ ديناراً أردنياً، وتمديد شبكات مياه في ٦٨ قرية بتكلفة ١,٠٩١,٩٥٠ ديناراً أردنياً. كما حصلت جمعيات تعاونية لمياه الشرب على دعم مالي مقداره ٣٠٥,٠٠٠ دينار أردني. وتم تزويد عدد من القرى في القدس ونابلس والخليل بصهاريج مياه بمبلغ ٣٩,٠٠٠ دينار أردني.
- (٣) في قطاع الصحة: تم فتح عيادات صحية في ١١ مجلساً قروياً بتكلفة ١٤٢,٠٠٠ دينار أردني، ودعم تسعة مشاريع صحية في القرى بمبلغ ٧٩,٥٠٠ دينار أردني.
- (٤) في قطاع الكهرباء: تمت إنارة ٤٢ مجلساً قروياً بتكلفة ١,١٢٧,٢٤٦ ديناراً أردنياً، وإنارة ١١٠ قرى بتكلفة ٢,١٢٤,٥٨٤ ديناراً أردنياً. كما حصلت سبع جمعيات تعاونية للإنارة على مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ دينار أردني.
- (٥) في قطاع النقل والمواصلات: تم تحسين شبكات الطرق في خمس مجالس قروية بتكلفة ١٨٠,٠٠٠ دينار أردني، وتحسين شبكات الطرق في ٥٧ قرية بتكلفة ٨٨٩,٥٠٠ دينار أردني.

ويضاف إلى ذلك استفادة العديد من المجالس القروية والقرى من الدعم المخصص للقطاعين الزراعي والصناعي والتنمية الاجتماعية.^{٢٧} ونخلص في ختام هذا البند إلى أن نظام الإدارة المحلية، على مستوى القرية، يحتاج إلى إعادة نظر في صيغته القانونية، وبصورة تضمن الحرية والاستقلال اللازمين للمجالس القروية في أداء مهماتها، وتمكّنها من الموارد المالية الكافية

^{٢٦} أنظر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة... "تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل"، ص ١٢٥.

^{٢٧} أنظر لمزيد من التفصيل: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة... "منجزات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ١٩٧٩ - ١٩٨٦"، الملاحق المالية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩ - ١٣٤.

لممارسة اختصاصاتها. وهكذا، فإن ضعف اللامركزية المقررة في قانون إدارة القرى لسنة ١٩٥٤ قد مكّن سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الهيمنة على المجالس القروية والقرى هيمنة تامة، وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جميعاً. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال حملة جماهيرية ودعاوية تشارك فيها جميع الطاقات الفلسطينية والجهات المناصرة لها، والتي من شأنها إرغام سلطات الاحتلال على تحسين الأوضاع المعيشية في القرى، ومنح المجالس القروية دوراً أكبر في تسيير شؤونها المحلية وتمكينها من الموارد المالية الكافية. ومن جهة أخرى، ينبغي للدول العربية توجيه الدعم الكافي إلى القرى الفلسطينية وباستمرار، كي يتمكن سكانها من مقاومة السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تهجيرهم ومصادرة أراضيهم وإقامة وتوسيع المستوطنات على حساب أراضيهم وقراهم.

وإذا كانت المجالس القروية والقرى في الضفة الغربية محكومة بالقبضة الحديدية الإسرائيلية، وشكلت منطلقاً للسياسات الاستيطانية، فإن واقع المجالس القروية والقرى في قطاع غزة يختلف عن ذلك، كما سيأتي ذكره في المبحث التالي.

المبحث الثاني

تطور الواقع الإداري والمالي

للمجالس القروية والقرى في قطاع غزة

يبلغ عدد القرى في قطاع غزة ٢١ قرية فقط، وتدار جميعها من خلال دمجها في المجالس البلدية والقروية في القطاع. ويبلغ عدد المجالس القروية ٩ مجالس^{٢٨} تدار، كما هو الشأن بالنسبة إلى البلديات، بوساطة أعضاء معينين من قبل سلطات الاحتلال؛ إذ لم تجر أية انتخابات بلدية أو قروية في قطاع غزة منذ الانتداب البريطاني.

ونظراً إلى قلة عدد القرى في القطاع وتقاربها، وبحكم طبيعة القطاع الجغرافية السهلة، ولابتعاد المراكز الحضرية والقروية عن مراكز الاستيطان الإسرائيلي هناك، واختلاف قانون المجالس القروية الفلسطينية الساري المفعول في قطاع غزة عن القانون الساري المفعول في الضفة الغربية، فإن أوضاع المجالس القروية في قطاع

^{٢٨} أُقيم ستة من هذه المجالس في عهد الإدارة المصرية، وأحدثت سلطات الاحتلال مجلساً قروياً في بني سهيلة سنة ١٩٧٥، ومجلساً قروياً في القرارة في حزيران/ يونيو ١٩٨٣ - أنظر: "صوت الشعب" (عمان)، ٣/١١/١٩٨٦. كما أحدثت سلطات الاحتلال مجلساً قروياً في الزوايدة في حزيران/ يونيو ١٩٨٣ - أنظر: "الأخبار"، ١٠/٦/١٩٨٤.

غزة أفضل من أوضاع تلك الموجودة في الضفة الغربية، وتتعامل السلطات الإسرائيلية معها بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع بلديات القطاع، وخصوصاً في مجال التطوير.

ونتيجة ما تقدم، فإن معاناة القرى في قطاع غزة أقل كثيراً من معاناة القرى في الضفة الغربية، وخصوصاً من حيث توفرها على المرافق الأساسية، واستفادتها من ميزانية التطوير ومن إيرادات عادية تفوق كثيراً إيرادات المجالس القروية في الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك أن السلطات الإسرائيلية أولت المجالس المحلية والقروية في قطاع غزة اهتماماً خاصاً نظراً إلى عدم وجود جهة خارجية تتكفل بتطويرها، ولضمان استتباب الأمن في القطاع بنهج سياسة تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للسكان فيه. ويضاف إلى ذلك، أيضاً، توفر درجة كبيرة من الانسجام بين المجالس المعيّنة وسلطات الاحتلال، وهو ما ساعد السلطات الإسرائيلية في ربط القطاع بشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية منذ أوائل السبعينات. ونستدل على ذلك بالأرقام التي جمعها أمين مجلس الكنائس العالمي في شباط/ فبراير ١٩٨٠ عن توزيع الهياكل الأساسية في القرى في الأراضي المحتلة، والتي تفيد بوجود ٥ قرى فقط في القطاع من دون شبكة كهرباء، و٤ قرى من دون شبكة مياه، و٤ قرى ضعيفة الربط بالطريق الرئيسية.^{٢٩}

وقد تبدلت تلك الأوضاع خلال الثمانينات، بعد حصول المجالس القروية على دعم مالي ذي شأن من اللجنة المشتركة، وعلى مساعدات مالية من الإدارة المدنية الإسرائيلية، نعرضها من خلال تطور ميزانيات هذه المجالس.

تتوفر المجالس القروية في قطاع غزة، على عكس مثيلاتها في الضفة الغربية، على ميزانيتين: عادية، وتطويرية. وتتألف الإيرادات العادية من الضرائب، والرسوم، وأثمان الكهرباء والمياه، ورسوم المجاري، ورسوم رخص البناء. وقد قفزت قيمة هذه الإيرادات قفزة نوعية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ بالنظر إلى زيادة عدد السكان وزيادة التعمير والبناء، وبعد ربط القطاع بشبكتي الكهرباء والمياه الإسرائيليتين؛ إذ عاد ذلك على المجالس القروية بإيرادات عادية فاقت حاجتها إلى أداء الخدمات المحلية، وتم استخدام الفائض منها في مشاريع تطويرية. وقد بلغت نسبة ذلك الفائض ١٨,١٪، في

^{٢٩} أنظر: "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ٣٦/٦٤٨/أ - ١٠ نوفمبر، الجمعية العامة"، في: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة...، "التقرير المالي الشامل للمناطق المحتلة"، التذييل السادس، جدول توزيع الهياكل الأساسية في القرى، ص ٣٩.

نهاية العام المالي ١٩٧٩/١٩٨٠. وتتجلى تلك الزيادة في الإيرادات من خلال الجدول التالي، والتي بمقارنتها مع إيرادات المجالس القروية في الضفة الغربية يتجلى الفارق الشاسع بينهما، وقد جاءت كما يلي:

المجلس القروي	عدد السكان	الإيرادات العادية	الإيرادات العادية	الميزانية التطويرية	الميزانية التطويرية
	١٩٨٠	١٩٧٠/١٩٦٩	١٩٨٠/١٩٧٩	١٩٧١/١٩٧٠	١٩٨٠/١٩٧٩
جباليا النزلة	٤٩,٦٠٠	٥٤,٥٣٦	١٨,٢٢٧,٠٠٠	٢٤,٦٦١	٢٩,٩٤٢,٠٠٠
بيت لاهيا	١٥,٦٠٠	٧,٦٣٠	٣,٥٠٥,٦٠٠	٤٨,٧٢٦	٦,٧٦٧,٥٠٠
بيت حانون	٦,٢٠٠	٤٥,٩٥٠	٣,٧٦٨,٥٠٠	٢٧,٤٩٠	٤,٦١٢,٣٩٦
بني سهيلة	٩,٨٠٠	لم يؤسس بعد	٣,٧٥٠,٢٨٩	لم يؤسس بعد	٢,١٣٤,٤١٤
عبسان الكبيرة	٤,٨٠٠	٤,٢١٠	٢,٣٠٧,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢,١٧٧,٠٠٠
عبسان الصغيرة	١,٩٠٠	غير متوفرة	٥١٠,٠٠٠	-	٥٥٠,٠٠٠
خزاعة	١,٩٠٠	غير متوفرة	١,٤٢٢,٩٣٨	-	١,١٧٣,٠٠٠
القرارة	لم يؤسس بعد			-	
الزوايد	لم يؤسس بعد			-	

المصدر: نشير إلى أن الأرقام هي بالشيكال الإسرائيلي، وأن معادلتها بالدينار الأردني تساوي ١٢ شيكالاً للدينار عام ١٩٧٠/١٩٦٩، و٩٥ شيكالاً للدينار عام ١٩٨٠/١٩٧٩. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار النسبة المئوية لجدول غلاء المعيشة، الذي يدل على تضاعف الأسعار سنة ١٩٨٠ سبع مرات تقريباً عما كانت عليه سنة ١٩٦٩ - أنظر: صلاح مسعود، "الخدمات البلدية في قطاع غزة"، ص ٦ - ١٤.

أما عن مصادر تمويل الميزانيات التطويرية، فهناك خمسة مصادر رئيسية هي:

(١) الهبات الحكومية: بلغت نسبة مساهمتها في الميزانيات التطويرية ٢٣,٦٪

للعام المالي ١٩٧٩/١٩٨٠. ونشير إلى أن السلطات الإسرائيلية، ممثلة في

الإدارة المدنية، استمرت في تقديم الدعم لهذه المجالس في الثمانينات. وهكذا،

ففي العام المالي ١٩٨٤/١٩٨٥، سلم رئيس الإدارة المدنية رؤساء المجالس

القروية المبالغ التالية لدعم ميزانيات التطوير فيها، وجاءت على النحو التالي:

المجلس القروي	مجموع مساهمة الإدارة المدنية	الهبات	القروض
(١) جباليا النزلة	١١٣,٨٢٠,٤٠٠	٩٠,٧٧٠,٤٠٠	٢٣,٠٥٠,٠٠٠
(٢) بيت لاهيا	١٥٣,٩٠٩,٧١٧	١١٦,٧٤٩,٧١٧	٣٧,٢٥٠,٠٠٠
(٣) بيت حانون	٤٢,٣٨٩,٧٠٠	٣٢,٩٨٩,٧٠٠	٩,٤٠٠,٠٠٠
(٤) بني سهيلة	٣٩,٦٩٢,٠٠٠	معظمها هبات	-
(٥) عبسان الكبيرة	٢٩,٦٢٨,٦٢٤	معظمها هبات	-
(٦) عبسان الصغيرة	٢٠,١٧٥,٥٠٠	معظمها هبات	-
(٧) خزاعة	٢٢,٢٥٦,١٨١	معظمها هبات	-
(٨) الزوايدة	٢٩,١٩١,٠٠٠	١٦,٣٩١,٠٠٠	١٢,٨٠٠,٠٠٠
(٩) القرارة	غير معروفة		

ونشير إلى أن مجموع الميزانيات التطويرية المصادق عليها للمجالس البلدية والمحلية بلغ، في العام المالي ١٩٨٤/١٩٨٥، ما مقداره ١,٦ مليار شيكل، منه ١,٢ مليار شيكل هبات حكومية. وقد تقلصت قيمة هذه المساهمة، في الميزانية التطويرية للعام المالي ١٩٨٥/١٩٨٦، إلى ٨٥٣ مليون شيكل،^{٣٠} منه ٢٦٢ مليون شيكل للمجالس القروية.^{٣١} غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تلك الهبات تتضمن المساعدات المقدمة من اللجنة المشتركة، والتي أخذت السلطات الإسرائيلية تضمها إلى هبات وقروض الإدارة المدنية منذ إنشائها لصندوق التطوير.

(٢) القروض الحكومية: بلغت نسبة مساهمتها في الميزانية التطويرية ١٠,٥٪،

للعام المالي ١٩٧٩/١٩٨٠. وقد ارتفعت تلك النسبة في العام المالي ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى نحو ٣٠٪.

(٣) التمويل الذاتي: ويأتي نتيجة توظيف فائض الإيرادات العادية في مشاريع التطوير. وقد بلغت نسبة مساهمة هذا المصدر ١٨,١٪ في ميزانية العام المالي ١٩٧٩/١٩٨٠.^{٣٢}

(٤) التمويل الخارجي: حصلت المجالس القروية على دعم كبير من اللجنة المشتركة، إذ بلغ مجموع ما حصلت عليه ١,٧٣٥,٠٠٠ دينار أردني، خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦. يضاف إلى ذلك مساهمة اللجنة المشتركة في بناء

^{٣٠} أنظر: "الأنباء"، ١٠/٦/١٩٨٤.

^{٣١} لمزيد من التفصيل، أنظر: "القدس"، ٢٦/١٢/١٩٨٥.

^{٣٢} أنظر: مسعود، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

أربع مدارس ٥٠٨,٠٠٠ دينار أردني، والدعم غير المباشر عن طريق دعم الزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية.^{٣٣}

(٥) مصادر تمويل ثانوية: وتتكون من المساعدات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهيئة كير التي بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الميزانيات التطويرية للمجالس المحلية في القطاع، خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٠، نحو ١,١٨٪.^{٣٤}

يضاف إلى المصادر السابقة فائض الميزانية التطويرية الذي يتحقق باستمرار نتيجة عدم ثبات مصادر التمويل، وعرقله السلطات الإسرائيلية لإنجاز بعض المشاريع، وتخطب المجالس المحلية فيتحديد الخدمات الواجب القيام بها والمشاريع التي يجب أن تشرع فيها قبل غيرها. ونستدل على ذلك بتنفيذ المجالس القروية المدرجة أدناه لميزانياتها التطويرية للعام المالية ١٩٨٠/١٩٨١، وذلك على النحو التالي:

أ- بلغ حجم الميزانية التطويرية للمجلس القروي في جباليا النزلة ٤,٦٥٠,٩٠٧ شيكلات إسرائيلية، أنفق منه ٢,٨٩٨,٤٢٨ شيكلاً فقط على مشاريع تتعلق بالمياه والكهرباء والطرق ورياض أطفال ومركز اجتماعي وناد رياضي، وتوسيع المستوصف الصحي.

ب- بلغ حجم الميزانية التطويرية للمجلس القروي في بيت لاهيا ١,٠٩٣,٩٠٠ شيكل إسرائيلي، أنفق منه ٩٦٢,١٣٢ شيكلاً فقط على مشاريع تتعلق بالمياه وحاويات النفايات والمجاري، وتكملة الملعب الرياضي.

ج- بلغ حجم الميزانية التطويرية للمجلس القروي في بيت حانون ٩٥١,٧٨٩ شيكلاً إسرائيلي، أنفق منه ٥٦٦,٠٠٠ شيكل فقط على مشاريع تتعلق بالمياه، وتعبيد طرق زراعية.^{٣٥}

نستنتج من الأمثلة السابقة أن نسبة تزيد على ٣٠٪ من الميزانيات التطويرية لم يتم استغلالها في بعض المجالس، الأمر الذي يستتبع خسارة كبيرة للمجلس نتيجة

^{٣٣} أنظر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة... "منجزات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ١٩٧٩ - ١٩٨٦"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

^{٣٤} أنظر: مسعود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

^{٣٥} أنظر: أحمد أبو سردانه، "المبالغ التي صرفت على المشاريع التطويرية في قطاع غزة"، "الأنباء"، ١٩٨١/٤/١.

التضخم وارتفاع الأسعار. ويلاحظ كذلك تخطب المجالس في تحديد الأولويات، وفي توظيف تلك المبالغ في مشاريع إنمائية، وخصوصاً أنها تفتقر إلى المرافق الصحية وشبكات المجاري العامة ومستلزمات النظافة.

ويستفاد من البحث الميداني الذي أجراه صلاح مسعود أن المجالس المحلية في قطاع غزة تفتقر إلى الخدمات المتعلقة بتوفير مياه الشرب ومستلزمات النظافة والصحة العامة والخدمات الاجتماعية، إذ إنها لا تشغل العدد الكافي من الموظفين والعمال لأداء خدماتها، وتتركز مشاريعها على المباني العامة في الوقت الذي يكون السكان بحاجة ماسة إلى الخدمات الصحية.^{٣٦}

يلاحظ كذلك أن المجالس القروية في قطاع غزة لا تشكو مشكلة التنظيم ورخص البناء، مثل المجالس القروية في الضفة الغربية.^{٣٧} ويدلنا على ذلك أن عدد الطلبات الخاصة بالبناء التي قدمتها المجالس البلدية والقروية، خلال العام المالي ١٩٨٠/١٩٨١، بلغ ١٤٥٠ طلباً، وأن السلطات الإسرائيلية وافقت على ١١٥٠ طلباً منها، ورفضت ٣٠٠ طلب فقط. ففيما يخص المجلس القروي في جباليا النزلة، بلغ عدد الطلبات ٣١٤ طلباً، تمت الموافقة على ٢٨٦ منها. كما بلغ عدد الطلبات التي قدمها المجلس القروي في بيت لاهيا طلباً، لم يرفض منها سوى ٢٥ طلباً. أما المجلس القروي في بيت حانون، فقد قدم ١١٢ طلباً، لم يرفض منها أي طلب.^{٣٨} وعلى الرغم من ذلك، فهناك بعض القرى الحدودية - مثل قرية تله التي اعتبرت أراضيها تابعة

^{٣٦} لاحظ صلاح مسعود أن تلك المجالس لا تشغل أي عامل في هذا المجال، وأن عدد الموظفين أربعة منها لا يزيد على ٢٣ موظفاً - أنظر: مسعود، مصدر سبق ذكره، ص ٢ - ٦.

^{٣٧} يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود مخططات هيكلية عامة ومفصلة لمدن وقرى قطاع غزة لغاية سنة ١٩٨٤؛ إذ قررت مديرية الداخلية في القطاع، التي تشرف على المجلس البلدية والقروية، الشروع في وضع مخططات هيكلية للمدن والقرى كافة، وذلك لتنظيمها وتطويرها بحسب برنامج يأخذ في الاعتبار تكاثر السكان، ومصادر المياه، والطرق، وكثافة البناء وارتفاعه، ومرافق العمل، وتخصيص مناطق للسياحة، والخدمات المشتركة لجميع المجالس البلدية والقروية فيما يتعلق بمشاريع المياه والمجاري ومجمعات النفايات وخدمات المطافىء. ومن أجل ذلك، قرر رئيس الإدارة المدنية تأليف لجنة عليا برئاسته لوضع الخطوط العريضة والأساسية لتنفيذ تلك المخططات وتنظيمها، كما طالب المجالس البلدية والقروية بإعداد مفتشين ومراقبين مؤهلين لمنع حدوث أية مخالفات - أنظر: "الأخبار"، ٢٣/٥/١٩٨٤.

^{٣٨} أنظر: "الأخبار"، ١/٤/١٩٨١.

لمنطقة بئر السبع وتشرف عليها وزارة الداخلية الإسرائيلية - لا يستطيع الحصول على رخص بناء.^{٣٩}

ونخلص، في ختام هذا المبحث، إلى أن معاناة المجالس القروية في قطاع غزة أخف وطأة من معاناة المجالس القروية في الضفة الغربية؛ فهي تتوفر على المرافق الأساسية، ولا تعاني المشكلات المتعلقة بمصادرة الأراضي والاستيطان وشؤون التنظيم والبناء. كما نخلص إلى أن مساهمة السلطات الإسرائيلية في ميزانياتها تفوق كثيراً مثيلاتها في الضفة الغربية. ومع ذلك، يلاحظ أن الخدمات القروية فيها دون المستوى، وذلك بسبب تركيز الإنفاق على المباني العامة، وسوء تخطيط الميزانية، وتردد وتقصير المجالس المحلية في ممارسة اختصاصاتها، وسوء العلاقة القائمة بين المجالس والسكان. من جهة أخرى، تفتقر المجالس القروية إلى الكوادر الفنية المختصة، وذلك في الأساس نتيجة سيادة العوامل الشخصية والنزعة العشائرية في اختيار أعضاء المجالس والعاملين فيها،^{٤٠} الذين ينظر السكان إليهم نظرة ازدراء، ويشككون في وطنيتهم وإخلاصهم لمدنهم وقراهم، انطلاقاً من الانسجام شبه التام الذي يطبع علاقاتهم بالسلطات العسكرية الإسرائيلية.

* * *

وهكذا، فإنه على الرغم من النواقص والثغرات المقررة في قانون البلديات، فقد استطاعت المجالس البلدية تطوير مدنها وميزانياتها، والتصدي لكل العراقيل التي فرضتها سلطات الاحتلال للحيلولة دون ذلك. وما كان ذلك ليتحقق إلا بفضل الالتحام المتبادل بين القيادات البلدية والسكان المحليين، والذي تحقق نتيجة إجراء الانتخابات البلدية سنة ١٩٧٦ في جو ديمقراطي سليم. وعلى العكس من ذلك، لم تتمكن المجالس القروية من تطوير قراها وميزانياتها، نظراً إلى شدة الوصاية المركزية المفروضة على أعضائها وأعمالها وأموالها، والتي وظفتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية لخدمة سياسة الاستيطان والتوسع، وللحيلولة دون تطور المناطق المحتلة. وإذا كان من الطبيعي أن تفقد المجالس البلدية التفاف السكان المحليين من حولها، بعد تغييب المبدأ الديمقراطي في تشكيلها منذ أوائل الثمانينات، فإنه يجب ألا يكون ذلك مبرراً لعدم دعمها وتثبيتها، لأنها تبقى قبل كل شيء مؤسسة عربية مكلفة

^{٣٩} أنظر: "معاناة سكان تله في قطاع غزة"، "صوت الشعب" (عمان)، ٢٨/١١/١٩٨٦.

^{٤٠} أنظر: مسعود، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

أداء خدمات محلية للسكان تحت الاحتلال، وخصوصاً أن سلطات الاحتلال ترفض بذل أي جهد لتطوير المناطق المحتلة وخدمة السكان العرب، بل تسعى - على العكس من ذلك - لنهب خيراتها وتشريد سكانها. ولا يخفى حجم الضرر الذي لحق بالسكان ف المناطق المحتلة بعد توقّف البلديات عن أداء مهماتها القانونية منذ بدء الانتفاضة حتى وقتنا الحاضر.

ويتضح من خلال الواقع السياسي والإداري والمالي، الذي عايشته المجالس البلدية والقروية منذ بدء الاحتلال، أن سلكات الاحتلال تنفذ خطة مرسومة ومحددة الأهداف مسبقاً، تقضي باستمرار الهيمنة الإسرائيلية على كامل التراب الفلسطيني. كما أن السلطات، في ضوء تلك الخطة وبحسب كل مرحلة منها، تسمح للسكان العرب والمؤسسات العربية في المناطق المحتلة بمزاولة ما تسمح به تلك الخطة من اختصاصات وحرّيات. وعندما تتعارض تلك الحرّيات والمهمات مع المخططات والأهداف الإسرائيلية، فإن تلك السلطات لا تتوانى في مصادرة الحقوق والحرّيات العامة والخاصة، ولجم أي صوت عربي من شأنه أن يعرقل، أو يحول دون تنفيذ الخطط والسياسات الإسرائيلية. ولعل المآل الذي آلت إليه البلديات والمجالس القروية إليه، وحتى روابط القرى العميلة بعد رفضها لمشروع الحكم الإداري الذاتي وفق المنظور الإسرائيلي، يُعتبر خير برهان على ذلك. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>